المحاضرة الرابعة علم الاجتماع السياسي

مقدمة

تتصدر الدولة موضوعات علم السياسة ، لأنها أكثر الكيانات الاجتماعية بروزا وظهورا في المجتمع لما تمتلك من شرعية تمكنها من السيطرة وإخضاع كل من يقطن فى نطاق حدودها . بل إن الكثيرين من علماء السياسة يجعلون الدولة هي المدخل إلى جميع علوم السياسة إن صح التعبير وقد اكتسبت الدولة أهميتها كنظام اجتماعي على مر العصور حيث واكب تطورها تطور المجتمع البشرى فكل مواطن هو أحد الرعية في دولة من الدول وبالتالي فهو ملتزم بأن يطيع أوامرها لأنها تضمن له الأمان والطمأنينة في حياته والدولة هي الكيان الوحيد في المجتمع الذى يشكل حياة الفرد بما تفرضه من قوانين و معايير
وما دامت الدولة هي المحتكر لممارسة السلطة والقوة في المجتمع على حد قول (ماكس فيبر) لما تمتلكه من شرعية يصبح مواطنيها ملزمين بطاعتها والخضوع لها وقد يكون الفرد عضوا في أي مؤسسة أو تنظيم داخل المجتمع ، إلا أن هذه العضوية تكون اختيارية – إذ أنه مهما كانت التزاماته نحو أي من هذه المؤسسات فهو لن يتعرض لقهر أو إكراه على الطاعة من قبلها مثل تعرضه لما تفرضه عليه الدولة .
ولذلك فإننا نستطيع القول بأن الدولة تمثل قمة البناء الاجتماعي ويكمن سمو هذه المكانة للدولة على باقي النظم داخل المجتمع في كونها تجسيد جميع أشكال نظم المجتمع .
وعلى ذلك تعتبر الدولة وسيلة التنظيم لسلوك البشر داخل المجتمع ، فعلى أساس القواعد التي تنبثق عنها ينظم الأفراد سلوكهم وعلاقاتهم الاجتماعية .

اولا : مفاهيم وتعريفات الدولة

إن تعريف الدولة من الموضوعات التي أثارت كثير من الجدل بين فقهاء القانون وعلماء السياسة فمنهم من أظهروها على جميع النظم الاجتماعية ، ومنهم من سوى بينها وبين أي نظام اجتماعي مثلها مثل أي نظام يوجد بالمجتمع . ويمثل الاتجاه الأول علماء السياسة ، أما الاتجاه الثاني فيمثله علماء الاجتماع .

ويعرض الدكتور " سعد عصفور " بعض تعريفات الدولة فيقول :
إن " دوجي " Duguit يرى أنه توجد دولة في جميع الأحوال التي يثبت فيها تفاوت سياسي (بين حاكمين ومحكومين) في جماعة معينة سواء أكان هذا التفاوت في مرحلة فطرية أم في مرحلة معقدة ومتطورة .
ويرى بوردو Burdeau ان الدولة شكل من أشكال السلطة السياسية " Authority Political " .

تلك هي نماذج من تعريفات الدولة في الفقه الفرنسي أما في الفقه الإنجليزي فيقول " سالموند Sulmond " أن الدولة مجموعة من الأفراد مستقرة على إقليم محدود لإقامة السلم والعدل عن طريق القوة . أما " هولاند Holland " فيعرف الدولة على أنها مجموعة من الأفراد يقطنون إقليما معينا ويخضعون لسلطان الأغلبية أو لسلطان طائفة منهم . أما " لاباند Laband " ويمثل الفقه الألماني فيعرف الدولة على أنها جماعة تملك ممارسة حقوق السيادة في مواجهة الأفراد الأعضاء فيها .
والملاحظ هنا أنه بالرغم من اختلاف أو تباين تعريف الدولة عند من ذكرنا من الكتاب – على سبيل المثال – إلا أنهم يتفقون على العناصر الرئيسية الهامة لقيام الدولة – وهى الجماعة والأرض والحاكمين . فلا بد من وجود حاكمين لهذه الجماعة لإدارتها و تصريف شئونها .
وعلى هذا فكل دولة هي مجتمع يعيش داخل رقعة محدودة من الأرض ، منقسما إلى حكومة وشعب ، فالحكومة هي هيئة من الأفراد داخل الدولة تتولى تطبيق الأوامر القانونية التي تقوم عليها الدولة ولهذه الهيئة من الأفراد الحق في أن تستخدم الإكراه لتكفل إطاعة هذه الأوامر .

ثانيا : اسس قيام الدولة

يتفق علماء السياسة على ان الدولة تقوم على ثلاثة أسس إذا ما توفرت نستطيع أن نطلق على التجمع البشرى الذى يقوم على هذه الأسس مصطلح " دولة "، وهذه الأسس هي الشعب والإقليم والتنظيم السياسي الذى يتضمن وجود الحاكم والمحكومين .

أولا – الشـــعـــــب :
والشعب عبارة عن مجموعة من الناس يعيشون معاً ، أي في دولة وهم عادة خليط من الناس منهم المواطنين وأصحاب البلاد Natives ومنهم الأجانب الذين لا ينتمون إلى نفس البلد .
وفى العادة يطلق على السكان من أصحاب البلد لفظ أو مصطلح " الشعب " . والرغبة في الحياة المشتركة هي أساس تكون الشعب حيث تكون وحدة الأصل واللغة والعادات والتقاليد والجوار . وقد تأتى مجموعة من الناس لكى يكونوا شعباً .
وفى أغلب الدول وخاصة فيما يسمى " بالدولة القومية الحديثة " لا يتمتع الأجانب بنفس الامتيازات التي يتمتع بها المواطنين وخاصة حق المشاركة في الحياة السياسية ، إذ يكون هذا الحق مقصوراً على أبناء البلد أو المواطنين وفقا لدساتير الدول.
وكثيرا ما يخلط البعض بين " الشعب " و " الأمة " Nation ، من حيث أن وحدة الأصل والجوار والأماني المشتركة التي تنسحب على الشعب هي أيضا الاساس الذى تقوم عليه الأمة ، إلا أنها لازمة لتكوين الأمة عنها في الشعب ، ومن اللازم أو ليس بالضرورة أن تتوفر في الشعب – كما سبق أن ذكرنا – تلك العناصر لكى يكون مكونا من مكونات الدولة ، إذ أنه من الثابت تاريخياً أن كل أمة لا تكون دولة وبالتالي ليست كل دولة أمة . فالعرب أمة واحدة ولكنهم يتوزعون في دول مستقلة بعضها عن بعض ، والاتحاد السوفيتي دولة واحدة مكونة من أمم مختلفة الأصل .

ثانياً – الأرض (الإقليم) :

إن رقعة الأرض ذات الحدود هي العنصر الثاني من عناصر أو أسس تكوين الدولة . فمثلا إذا فقدت دولة ما إقليمها أو إذا انضمت أو أصبح إقليمها جزء من إقليم أو أرض دولة أخرى ، لا تصبح دولة كاملة الأسس ولا يصلح أن نطبق عليها مصطلح " دولة " بما يعنيه في الواقع .

ولا تعتبر وحدة أرض الإقليم – أي الاتصال الطبيعي البرى – شرطاً لقيام الدولة ، إذ قد يكون الاقليم مكونا من أجزاء أو قطع متباعدة جغرافياً وطبيعياً (مثل الباكستان قبل قيام دولة بنجلاديش) ، كما أن هناك دولاً تتكون من عدد من الجزر المتجاورة أو المتباعدة كم في دولتي اليابان وإندونيسيا . ولا تتوقف حدود إقليم الدولة على حدود رقعة الأرض يقطنها أو يستغلها السكان وإنما تمتد إلى خارج حدود رقعة الأرض إلى مياه البحار المجاورة وهذا ما يعرف بالمياه الإقليمية للدولة . هذا إلى جانب امتلاك الدولة لطبقات الجو التي تعلو إقليمها . ويرى بعض الكتاب أن أهمية الاقليم لا تتوقف عند حد ممارسة سلطة الدولة على أبنائه ، وإنما يرون أن للإقليم تأثير كبير على الشعب من حيث عاداتهم وأخلاقهم وسلوكهم نظراً لاختلاف المناخ ومصادر الطبيعة من إقليم إلى إقليم . وقد يمنح الموقع الجغرافي للدولة أهمية تفوق أهمية غيرها من الدول ، فدولة في ملتقى قارتي أو دولة تمتلك ممراً مائياً دولياً يكون لها من الأهمية ما ليس لغيرها من الدول التي لا تتمتع بموقع مماثل . وقد يكون الموقع الجغرافي أو الطبيعي سبباً في نشوء دولاً نظراً لتمتع هذا الاقليم أو ذاك بخصوبة الأرض أو سخاء الطبيعة وهكذا ، فالموقع الجغرافي يشكل أهمية خاصة وعليه قد يتوقف قيام أو

نشأة دولة ما في مكان ما . ثالثاً – الحكومة :

تعتبر الحكومة – أي الهيئة الحاكمة أو مجموعة الأفراد التي تتولى الحكم – هي الهيئة المشرفة على أحوال الشعب وتنظيم شئونه وعلاقات أفراده ، فضلا عن قيامها بإدارة الاقليم واستغلال الموارد الطبيعية والصناعية الخاصة به ، وذلك لصالح المواطنين على حد سواء ، فضلا عن مسئوليتها عن توفير وسائل الحماية والأمن ورد العدوان الخارجي عن أراضي الإقليم وشعبه . فوظيفة الحكومة – خاصة في المجتمع المعاصر – هي العمل على تحويل رغبات وإدارات الأفراد والجماعات لتكوين سلوكاً عاماً في المجتمع كله ، بما يحقق التقدم والازدهار للمجتمع ككل .
والحكومة هي مالكة السلطة السياسية ، وهذه السلطة هي حجر الزاوية بالنسبة للدولة وما يتبع ذلك من نظم سياسية تدار عن طريقها شئون الشعب . وبفقدان هذه السلطة وهذه النظم تفقد الدولة مقومها الأساسي على ما يسمى بالسلطة ، والسلطة لا تقوم كما سبق أن ذكرنا إلا من خلال تنظيم يوضح ما يسمى بالحقوق والواجبات .

ثالثا : اشكال الدولة

تتخذ الدول في العادة أشكال يتمايز بعضها عن بعض وفقا لمعايير معينة ، يخضع بعضها لمعايير متفق عليها وبعضها لا نستطيع القول بأنه متعارف عليه وإنما قد يتوقف شكل الدولة على وجهة نظر معينة ومحددة بظروف أدت إلى ظهور شكل بعينه وحالت دون ظهور شكل غيره . ولكن يستند شكل الدولة على وجه العموم إلى ثلاثة معايير هي :

(١) - الغاية أو الهدف من قيام الدولة .
(٢) - كمال أو نقصان سيادة الدولة .
(٣) - السلطة السياسية .

والأمر الأول وهو الخاص بالغاية أو هدف الدولة يدخل فيما يسمى بدراسة النظم السياسية وهى ليست محل دراستنا الان . كما أن تصنيف الدول على أساس كمال أو نقصان السيادة يدخل في إطار القانون الدولي والعلاقات الدولية ، وهذا لا يمثل موضوعاً أساسياً من موضوعات دراستنا . ومن ثم فإننا سوف نعتمد في دراستنا لأشكال الدول على نوع السلطة المطبقة ، هل هي سلطة موحدة في الدولة كلها أم أنها سلطات متعددة في الدولة الواحدة .

رابعا : الدولة البسيطة او الموحدة والدولة الاتحادية

تعتبر الدولة بسيطة أو موحدة عندما تباشر سلطات الحكم فيها بواسطة حكومة واحدة . أي أنه ليس بها سوى جهاز حكومي واحد ، وكل الذين يعيشون على أرض إقليمها يعدون شعبا واحداً ، كما أن حدودها الإقليمية واحدة ، لأن سلطة الحكومة لا بد وأن تغطى الاقليم كله .
ومن ثم فإن الدولة الموحدة تقوم على اساس ان معيار الحكم عليها يتوقف على " أن السلطة فيها تظهر فيها لكل مواطن في الدولة بنفس المظهر سواء من حيث سندها أو من حيث ممارستها " . ويمكن أن نعثر على هذا الشكل من الدول في مصر وجميع الدول العربية وفرنسا وإنجلترا ودول أخرى كثيرة .
أما الدول المركبة أو الاتحادية فهي التي تتألف من عدة وحدات تخضع عادة لسلطة غالباً واحدة وإن كانت كل منها تحتفظ ببعض المظاهر الرئيسية للاستقلال .
وتنقسم الدولة المركبة إلى دول " اتحاد شخصي " ودول " الاتحاد التعاهدى " وهناك أيضاً دول " الاتحاد الحقيقي " ،

بالإضافة إلى دول " الاتحاد المركزي " ويتم الاتحاد الشخصي بين دولتين تحت رئاسة رئيس واحد ، مع الاحتفاظ باستقلال كل منهما (أي كل من الدولتين) وهذا النوع من الاتحاد يعتبر أضعف أنواع الاتحادات .

والاتحاد التعاهدى أو الكونفدرالي يشبه الاتحاد الشخصي ، وهو يقوم بين دول ذات سيادة بوساطة " عقد معاهدة بين الدول المشتركة في هذا الاتحاد " ولا يترتب على هذا الاتحاد في الغالب شخصية دولية جديدة ، برغم نزول الدولة الداخلة فيه عن بعض اختصاصاتها الداخلية أو الخارجية حيث تقوم به هيئة مشتركة .
ويأتي بعد ذلك " الاتحاد الحقيقي " الذى تفقد فيه كل دولة شخصيتها الدولية وتصبح جزءاً من شخصية دولية جديدة هي دولته الاتحادية وإن بقيت كل دولة من دول الاتحاد مستقلة ومحتفظة بدستورها وحكومتها الداخلية .
والشكل الأخير هو الاتحاد المركزي (الفدرالي) ، الذى يتألف عادة من عدد من الولايات تندمج في وحدة مكونة شخصية دولية واحدة ، وتحكم بواسطة دستور واحد فيدرالي ، وهذا لا يمنع من احتفاظ كل منها بقدر يقل أو يكثر من الاختصاصات الداخلية سواء أكان ذلك في مجال التشريع أو غيره من المجالات .
إلا أن هذا الشكل للدولة أو ذاك إنما يعود في الأصل إلى حقيقة نشأة الدولة ذاتها وهذا ما سوف نتعرض له فيما بعد ان شاء الله.

أسئلة المحاضرة الرابعة

السؤال الأول :

(تعريف الدولة من الموضوعات التي أثارت كثير من الجدل بين فقهاء القانون وعلماء السياسة)

تحدثي / تحدث بالتفصيل عن التعريفات المختلفة الدولة .

السؤال الثاني

تحدثي / تحدث بالتفصيل عن أسس قيام الدولة.